الأصل الصرفي: ماهيتُه وأثره
في معالجة البنية الصرفية

عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك

جامعة حضرموت ـ كلية التربية ـ سيئون ـ قسم اللغة العربية

خلاصة البحث

عالج البحث جملة من القضايا الصرفية والصوتية التي لها صلة مباشرة بقضية الأصل الصرفي،من مِثْل قضية الأصل والفرع الصرفيين، ووجه المشابهة والاختلاف بين الأصلين الصرفي والنحوي، وقد سعى البحث سعيا حثيثا في تأصيل (الأصل الصرفي) بوصفه مصطلحا صرفيا له وجوده وكيانه المميز في دراسة الصرف العربي، وكان من نتائج هذا التأصيل أن الأصل الصرفي يتصل اتصالا مباشرا بالوزن الصرفي بوصفه يعالج ما يدور داخل بنية الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام، أما الوزن الصوتي فعلاقته بالأصل الصرفي ليست كعلاقة الوزن الصرفي به، لأن هذا الوزن يعالج ظاهر الكلمة وبنيتها السطحية الخارجية، لذا يعد الوزن الصرفي الممثل للأصل الصرفي، والمتحدث حقيقة باسمه، لكن لا يعني هذا الاختلاف بين الوزنين أنهما لا يرتبطان بالأصل الصرفي، بل على العكس من ذلك، فقد تبين من مجريات البحث أن هذين الوزنين لا يمكن أن يتكوَّنا إلا بمعرفة الأصل الصرفي أولاً.

وقد تطرق البحث بعد ذلك لمجوعة من البُنى الصرفية التي عولجت معالجة مقطعية من خلال إظهار الإمكان التي يتيحها المقطع الصوتي العربي خدمةً للجانب الصرفي، وقد استطاع البحث أن يستغل هذه الإمكانات في توظيف القاعدة الصرفية توظيفا صوتيا، وقد تمكن البحث من خلال هذه المعالجات أن يخرج بنتائج متعددة يأمل أن تخدم الدرس الصرفي والصوتي العربيين.

توطئة:

أبدع الصرفيون المتقدمون في تحليلاتهم الصرفية أيما إبداع، واستطاعوا أن يغوصوا بجدارة في أعماق البنى الصرفية، موجهين هذه البنى توجيهاً يتوافق مع طبيعة الفكر الصرفي المتداول وقتذاك، فأنتجوا لنا رؤًى صرفيةً وصوتيةً جديرةً بالاهتمام بها والوقوف عند مضامينها، والنظر في كنهها، لأجل ذلك جاء هذا البحث ليقدم لنا جزءا يسيرا من هذا الفكر، من غير ترديد ولا تكرير لهذه التوجيهات والتحليلات، وإنما مبتغانا الارسترشاد بها، وجعلها سراجا وضاءً يقودنا إلى قراءة أخرى تأملية متأنية نستطيع الخروج في ضوئها بنتائج تخدم الدرس الصرفي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ونحن في بحثنا هذا لا نروم المتابعة التفصيلية لطبيعة الأصل اللغوي في العربية، ولانروم معرفة أنواعه وسيروته في قواعد العربية؛ لأن ذلك كله قد دُرس وشُرح وفُصل[1]، وإنما همنا هنا أن نسلط الضوء على الأصل الصرفي؛ماهيةً وطبيعةً وتأثيرا في كيفية معالجة البنية، فالأصل الصرفي ـ في حد علم الباحث ـ لم يُعطَ حقه دراسةً وتمحيصاً، فأغلب الدراسات اتجهت اتجاها كليا للأصل النحوي معرفةً أنواعَه وقواعدَه واتجاهاتِه وتفاعلاتِه والعدول عنه في مضمار السياق التركيبي[2]، حتى ليُظن بعد ذلك أنه لايوجد في العربية سوى أصل واحد حسب هو الأصل النحوي.

لأجل ذلك حمل هذا البحث على عاتقه الغوص في الأصل الصرفي وفي جزء محدد منه يخص الكلمات الاشتقاقية في الأسماء والأفعال التي هي في الأصل

(١) ينظر: الأصول (دراسة أبيستمولوحية للفكر اللغوي عند العرب): ١١٤ ـ ١٦١.

(٢) من الكتب التي تخصصت في هذا الاتجاه: الأصول في النحو، والإيضاح في علل النحو، والخصائص، ولمع الأدلة، والاقتراح وغيرها كثير قديما وحديثا، ولأجل معرفة المزيد عن هذه المؤلفات ينظر: مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص: ٢٧ ـ ٣٧.

موضعه، أما الكلمات الجامدة بكل صنوفها وأشكالها؛ اسما أو فعلا أو حرفا، فلا تدخل في إطار دراسة الأصل الصرفي.

ومما يجب التنويه إليه أن هذا البحث تناول الأصل الصرفي وأثره في معالجة البنية الصرفية، بوصفها الشكل المجرد من أصوات العلة والتضعيف ومن اللواصق اللفظية الأخرى، فعالج البنية كما هي في أصلها الصرفي، وانعكاس هذه المعالجة على طبيعة الوزن الصرفي لهذه البنية، لذا كان من المحتم أن يأخذ الوزن الصرفي قسطا وافرا من هذا البحث؛ لأن الأصل الصرفي لا يمكن أن يتجسد ولا تظهر معالمه إلا في الوزن الصرفي، ولأن هناك دعوات لتهميش هذا الوزن وجعل الوزن الصوتي يقوم مقامه، فكان لا بدَّ من الحديث حينئذ عن الوزن الصوتي وموازنته بالوزن الصرفي، وهل من الممكن أن يكون بديلا عن الوزن الصرفي؟، لكن هذا لايعني أن البحث يريد أن يثير مناقشات سبق تناولها من قبل، أويريد أن يستقصيَ كل مواطن الصرف العربي إعلالا وإبدالا وإدغاما وما يتصل بها من موضوعات أخرى، إنما همه أولاً وآخراً أن يوضح مكانة الأصل الصرفي في الدراسة الصرفية، كمكانة الأصل النحوي في الدراسة النحوية، مع الاعتماد على الوسائل والآليات التي توضح هذه المكانة وتعززها مثل الوزن الصرفي الذي يمثل الدعامة الرئيسة للحفاظ على هذا الأصل.

ومما يجب ذكره هنا أن دراسة الأصل الصرفي لم يتناولها إلا قليلٌ من الباحثين - في حد علمي - من أبرزهم الدكتور حمزة بن قبلان المزيني في بحثه الموسوم بـ(الأصل الصرفي للفعل في اللغة العربية)[1]، وقد عالج الدكتور المزيني قضية الأصل الصرفي بوصفها قضية لها أهميتها في معالجة البنية صرفياً وصوتياً، وقد حصر المعالجة في صيغة الفعل، ذاكرا في أثناء ذلك أمثلة تطبيقية للفعل بصِيَغِه

(١) وهو بحث منشور في جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

الصرفية المتعددة في ضوء معالجة القدامى، وهذه المعالجة في حقيقة أمرها تختلف عما نحن بصدده من حيث طبيعةُ المعالجة التي اعتمدنا عليها في تحليل بنية الكلمة اسما وفعلا، فبحثنا في جُلِّه يميل للجانب التطبيقي (الصرفي والصوتي)، مع إظهار أهمية الوزن الصرفي والوزن الصوتي، وإيضاح فائدة كل منهما في خدمة البنية الصرفية، بوصفهما وزنَيْن يعودان في تكوينهما للأصل الصرفي، معتمدين في ذلك كله على المقطع الصوتي من خلال تقسيماته المتنوعة، وقد تطرقنا في أثناء ذلك لوجه التشابه والاختلاف بين الأصلين الصرفي والنحوي.

إن هذا البحث الذي بين أيدينا قد اختط لنفسه مسارا منهجيا محددا يتمثل في الوصف والتحليل، فيصف كلام النحويين والصرفيين المبثوث هنا وهناك ثم يُعْمِل فيه يدَ التحليل حتى يستطيع الوصول إلى نتائج مرضية بعون الله تعالى.

الأصلُ الصرفي مصطلحٌ صرفي:

إذا كان الأصل النحوي مصطلحاً ينتمي لعلم النحو، فإن الأصل الصرفي مصطلحٌ ينتمي لعلم الصرف، مع أن الأصول الصرفية عند القدامى كانت تدرج في الغالب مع الأصول النحوية، ولشدة هذا الالتصاق عرف بعضهم أصول الصرف بأنها "علم يبحث فيه عن أدلة النحو"(١)، ومع هذا الالتصاق الذي بلغ درجة الخلط يكون لزاما على الناقد اللغوي أن يحدد هوية المصطلحات الصرفية ويجعل لها استقلالية مصطلحية حتى ينماز علم الصرف بمحتوياته الصرفية المحددة عن علم النحو بمكوناته التركيبية المتنوعة، بوصفهما مستويين من مستويات علم اللغة.

لأجل ذلك عندما نفتش عن مصطلح (الأصل الصرفي) في المعاجم اللغوية التي تخصصت في الصرف أو النحو لا نلقى لهذا المصطلح رواجاً داخل هذه المعاجم بل يأخذ الأصل النحوي قدحَ المعلى في شرحه وتفصيل أحواله وتأصيله.

(١) المعجم المفصل في علم الصرف: ١٤٤.

إننا هنا أمام مصطلحات صرفية ونحوية متداخلة بعضها مع بعض فهناك (الأصل الصرفي) مقابل (الأصل النحوي) وهناك (أصول الصرف) مقابل (أصول النحو)، وكل مصطلح من هذه المصطلحات له محدداته وحدوده، مع أننا قد نجد قواسم مشتركة في بعضها، وبخاصة في مصطلحي (أصول الصرف) و(أصول النحو) من حيث طبيعة اتصالها بالأدلة الإجمالية التي تتجلى في السماع والقياس و الإجماع والاستصحاب والاستحسان، وهذه الأدلة بمجموعها تعرف بأدلة النحو الإجمالية(١) في علم النحو، وبأدلة الصرف الإجمالية في علم الصرف التي كان من المفترض أن تأخذ طريقها في علم الصرف لكنها اتجهت اتجاها كليا لعلم النحو، حتى إنك إذا أردت أن تستعرض شيئا من أصول الصرف فما عليك إلا أن ترجع إلى أصول النحو وتأخذ منها ما يتوافق مع أصول الصرف(٢).

إن الأصل الصرفي يعني في صورته العامة الأصلَ الذي يُحمَلُ الاستخدام عليه، فهو على هذا المنوال "أصل الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي زيادة أو إبدال"(٣) لأنه هو الأصلُ المفترضُ للكلمة، وهذا الأصل يؤدي إلى ما يسمى بأصل الوضع، الذي يعني "الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت"(٤).

من هذا المنطلق نلفي حالة من الترابط والتواؤم بين الأصل الصرفي والجذر الصرفي (الجذر اللغوي)؛ الذي يعني «حروف المادة الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل من صيغة لأخرى»(٥)، هذه المادة الثابتة هي التي يتألف منها الأصل الصرفي وتتشكل منها مادته، وتُعرف منها هويته.

(١) ينظر: الاقتراح: ٧٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١٧٩ وما بعدها، ولمع الأدلة: ١٠٠ ـ ١٠٥، ونظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج: ١٥.

(٣) مسائل خلافية في النحو: ٧٣ ـ ٧٤، وينظر: مقاييس اللغة: ١/ ١٠٩، والتعريفات: ٢٨، والمصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف: ٢٨٩.

(٤) شرح الملوكي في التصريف: ١٠٨.

(٥) المعجم المفصل في علم الصرف: ٢٠٠.

وبناء على ذلك يُعد الأصل الصرفي مصطلحا صرفيا محضا، له كيانه واستقلاليته في الدراسات الصرفية قديمها وحديثها، ومن هذا الأصل نشأت القوانين الصرفية التي تخص البنية الصرفية إعلالا وإبدالا وإدغاما ونحو ذلك؛لأنه"وسيلة لمعرفة حقيقة البنية مجردة عن التغيير وعن كل ما يدرأ عليها من قلب أو حذف أو زيادة"(١).

الأصل الصرفي يتجسد في الكلمات المشتقة:

إذا ما تأملنا المساحة اللغوية التي يدخل في إطارها الأصل الصرفي فإننا نلفيها مساحة محددة تنحصر في الكلمات المشتقة، اسما أوفعلا، فالأسماء الجامدة والأفعال الجامدة والحروف أو الأدوات النحوية لا يشملها الأصل الصرفي لأنها لا تدخل تحت مسمى الاشتقاق بل تدخل في مسمى الجمود، ولما كان الأمر كذلك فإن الأصل الصرفي لا يظهر ولا يتحقق إلا في ثنائية (الأصل/الفرع)، فالأصل يُعنى به أصل الاستخدام أو ما يعرف بأصل الوضع(٢)، وهو الأصل المفترض ذو الصورة الذهنية المجردة الذي يتحول بعد ذلك بفعل الاشتقاق إلى دائرة الاستخدام اللفظي الذي يتجلى في مسمى (الفرع)، وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة مفادها أن الألفاظ المشتقة هي التي تدخل في إطار الأصل الصرفي، أما الألفاظ الجامدة فلا تدخل تحت عباءته ولا تنضوي تحته.

إن أصوات الأصل الصرفي يجب أن تكون أصولا، سواء أكان ذلك في الكلمات التي حصل فيها اعتلال أم كان في الكلمات التي لم يحصل فيها اعتلال، ذلك أن الوزن الصرفي مع الكلمتين (ذات الحروف الصحيحة، والأخرى التي بها حروف معتلة) واحد، والذي يختلف هو الوزن الصوتي فقط. لأجل ذلك

(١) الجهود التصريفية عند عبدالقاهر الجرجاني: ١٧٣.

(٢) ينظر: الأصل والفرع في النحو العربي: ٢٠.

يحصل تطابق بين الأصل الصرفي للكلمة وهو الأصل المفترض لها والكلمة المستخدمة في حالة تأليف الكلمة من أصوات صحيحة، ويحصل عدم تطابق بينهما عندما تكون الكلمة معتلةً في أحد أصواتها، فيكون الأصل المفترض في هذه الحالة يمثل لفظة افتراضية محددة تختلف حتما عن الأصل المستخدم، فعندما نبحث ـ مثلاـ عن الأصل الصرفي لكلمة صحيحة الأصول، كالفعل (كتب) أو (شرب) أو(ضرب)، نلفي أن الأصل الصرفي لها هو (كتب)، و(شرب)، و(ضرب) على التوالي، يتطابق تماما مع الاستخدام، لكننا إذا بحثنا عن الأصل الصرفي لكلمة (طال) أو (خاف) أو (باع) معتلة العين، فإن الحالة ستختلف عن سابقتها في عدم تطابق الأصل المفترض مع الاستخدام؛ لأن الأصل المفترض لهذه الكلمات هو (طَوُلَ) و(خَوِفَ) و(بَيَعَ) على التوالي.

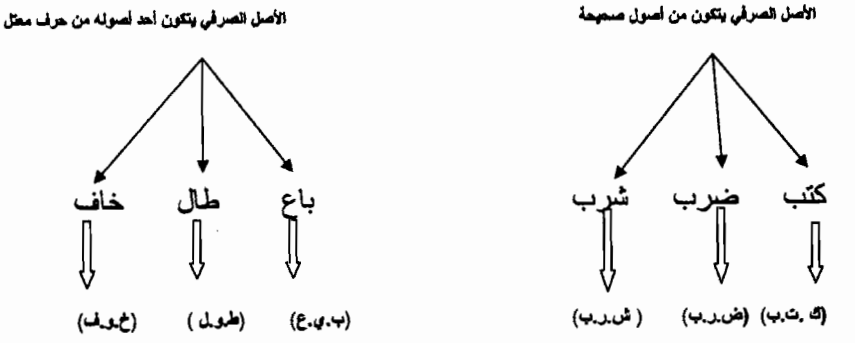

هذه الأصول الصرفية (الافتراضية) تعد منطلقا رئيسا لإظهار ما يستخدم بعد ذلك من ألفاظ على مستوى السطح (الاستخدام)، فهي تمثل (أصل الوضع)، الذي يتكون من عنصرين مهمين هما: "أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة، وحين يتقاطع هذان يأتي عن التقائهما أصل مجرد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحوي أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال."(١)،

(١) الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٢٥.

فأصل الاشتقاق يتمثل في فاء الكلمة وعينها ولامها، فالفعل (شرب) أصل اشتقاقه (شرب) وأصل صيغته (ش.ر.ب)، والفعل (قال) أصل اشتقاقه (قول) أما أصل صيغته فهو (ق.و.ل) وهكذا دواليك، فالصرفيون "لم يصلوا إلى أصل الوضع إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع"(١) هما أصل الاشتقاق وهو الأصل الذي اشتقت منه الكلمة، وأصل الصيغة وهو ما يعرف بالجذر اللغوي للكلمة، ويمكننا أن نجسد ذلك تخطيطا على النحو الآتي:

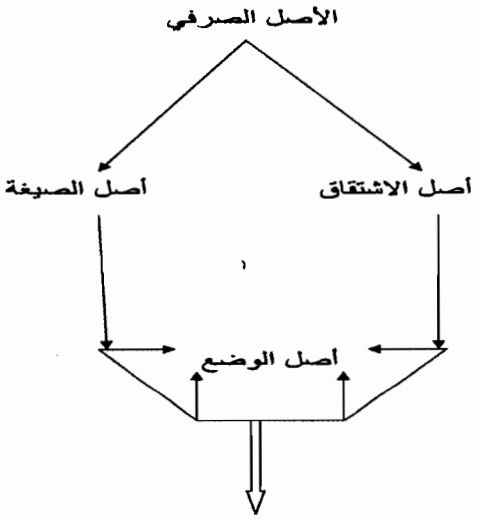

فأصل القاعدة الصرفية أو قاعدة الأصل هي خلاصة المراحل السابقة التي مرت بها الكلمة التي تتجسد في القانون الصرفي العام الذي تخضع له الكلمة، فمثلا القاعدة الصرفية التي تقول (إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا)(٢)، هذه قاعدة صرفية تمثل قانونا صرفيا هو أصلُ قاعدة أو قاعدةٌ لأصل، تجسدت في كل الكلمات المعتلة التي أصل وضعها يتشكل من هذا التأليف

(١) المصدر السابق: ١٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٠، والمقتضب: ١/ ٩٦، والمنصف: ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤، والممتع في التصريف: ٢/ ٤٣٨ - ٤٣٩.

الصوتي، وأصل الوضع هذا جاءنا من تقاطع الأصلين السابقين، وذلك باعتماد الصرفيين على منهج استقرائي لألفاظ اللغة حتى أوجدوا لنا بعد ذلك قوانين صرفية يُبنى عليها علم الصرف العربي.

الأصل الصرفي والأصل النحوي:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: " إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقعَ كلامها، وقام في عقولها عللُه، وإن لم يُنقل ذلك عنها"(١)، لأجل ذلك لم يكن في خُلد المتكلم إذا أراد أن ينطق بكلمة (ميعاد) مثلا يحسبها (موعاد)، وإذا أراد أن ينطق بكلمة (مهدي) يحسبها (مهدوي)، وإذا أراد أن ينطق بكلمة (اصطبر) يحسبها (اصتبر)، هذه أصول صرفية مفترضة جاءت في أصلها من "اختراع النحاة، بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، فهي إطار من أطر اللغة، لا عمل من نشاط المتكلم"(٢)، من هذا المنطلق تحدث ابن جني عن هذه الحالة في "باب مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا"(٣)، قائلا: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوَم، وفي باع بيَع، وفي طال طوُل، وفي خاف ونام وهاب خوِف ونوِم وهيِب، وفي شد شدَد، وفي استقام استقْوَم، وفي يستعين يستَعْوِن، وفي يستعد يستعدِد، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها ـ مما يُدعى أن له أصلا يخالف ظاهرَ لفظه ـ قد كان مرة يقال؛حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد :قوَم زيد، وكذلك نوِم جعفر، وطوُل محمد وشدد أخوك يده، واستعدَد الأميرُ لعدوه؛وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٢) الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٥٠، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٥، ومناهج البحث في اللغة: ٧٥.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٥٧.

اللفظ به إلا على ماتراه وتسمعه"(١)، ثم استطرد في حديثه قائلا: " فأما أن يكون استُعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النظر"(٢)، ثم يؤكد أن هذه الأصول المفترضة مرفوضة الاستعمال، مدللا على ذلك بقوله: "ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تُعْرِضُه الصنعة فيها من تقدير ما لا يُطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل؛ نحو سماء وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماو، وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء. أفلا تعلم أن أحدَ ما قدرتَه ـ وهو التقاء الألفين ـ لا قدرة لأحد على النطق به"(٣).

أما الأصل النحوي فيختلف عن الأصل الصرفي في أنه ليس أصلا مرفوضا على المستوى التركيبي، فالنحوي إذا خرج عن هذا الأصل المفترض تبادر إلى ذهنه ذلك الأصل المعدول عنه الذي يمثل في حد ذاته معنًى مستقلا ذا فائدة، لأجل ذلك "ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، حسب قواعد لغوية محددة.... فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجي، فالتركيب الذي يحدد المعنى هو البنية الداخلية للجملة.... وهي التي تتحول إلى البنية الخارجية التي يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد لغوية تسمى القواعد التحويلية، ....وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية الداخلية، أو تنقلها من

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٦٠.

موقع إلى موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة"(١)، فعندما نقول مثلا بأن الأصل في التركيب كذا "ليس من باب تسليط الاعتبارات العقلية على أوضاع اللغة، وإنما هي أحكامٌ وقوانينُ مستنبطة من استقراء كلام العرب، ومما يصدق قولهم هذا، أن هذه الأشياء التي سموها أصولا تقدم لنا تفسيرا بينا للظواهر التي نلمحها في واقع اللغة، وهو تفسير تتقبله البداهة"(٢)، فالأصل النحوي على وفق ما تقدم يعد ضابطا تركيبيا لِما يُتكلمُ به في سياق التركيب، فلما كان هذا الضابط منطوقا به في السلسلة الكلامية غير مرفوض فيها، استطعنا حينئذ معرفة ما طرأ عليه من تغيرات وتبدلات تخضع في الأصل لقواعد النحويين التحويلية(٣).

وبناءً على ما تقدم آنفا ومن خلال الموازنة بين الأصل النحوي والأصل الصرفي يتبادر لدينا تساؤل مهم: إذا كان النحويون اعتمدوا على بُنى داخلية عميقة ليست مرفوضة في سياق التركيب، واتكأوا عليها في كيفية صياغة البنى السطحية، فلماذا لم ينهج الصرفيون النهجَ نفسَه، فهم تعاملوا مع أصول صرفية هي في الأصل غير مستعملة، ثم بعد ذلك جعلوا هذه الأصولَ تمثل بنى داخلية وهي في الأصل غير مستعملة لغويا، وجعلوا الكلمات المستعمَلة في نطاق اللغة تخضع لها صرفيا ؟ فكيف أخضعوا كلمة مستعمَلة لغوياً لكلمة غير مستعملةٍ لغويا، بل هي مرفوضة في سياق الاستعمال؟

قد يعترض على هذا التساؤل معترضٌ، محتجاً بأمرين اثنين هما:

الأمر الأول: إن هذه الصيغ الافتراضية غير المستعملة لا تمثل نشاطا كلاميا

(١) التقدير وظاهر اللفظ، د/ داؤد عبده، مجلة الفكر العربي، طرابلس ـ ليبيا، العدد ٨ ـ ٩، السنة الأولى، ١٥ يناير ـ ١٥ مارس، ١٩٧٩م، ص: ٦ ـ ٧.

(٢) القياس في النحو: ٤٦.

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٢٠، ونظام الارتباط والربط في الجملة العربية: ٣٠.

(نصيا)، وإنما هي بمثابة إطار محدد من أطر اللغة، يمثل اختراعا من اختراعات النحويين[١] ـ وقد ذكرنا ذلك سلفا ـ .

الأمر الثاني: إن هناك قاعدة من قواعد الأصل والفرع تقول: " قد يُستعمل الفرع، وإن لم يُستعمل الأصل، ثم لا يخرج الأصلُ بذلك عن كونه أصلا، ولا الفرع عن كونه فرعا"[٢].

مع أن الناظر المتأمل في هذه القاعدة، وفي السياق الذي قيلت فيه يلفي أنها بعيدة عما نحن بصدده، فهذه القاعدة ساقها أبو البركات الأنباري في معرض حديثه عن الأفعال التي لا مصادر لها، إذ يقول: "خلوُ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا، وأن الفعلَ فرعٌ عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل"[٣]، فهو هنا يتحدث عن موضع من مواضع القلة والندرة وبخاصة في الأفعال التي لا مصادر لها، ونحن عندما نرجع إلى طبيعة القوانين اللغوية في صورتها العامة سواء أكانت في النحو أم في الصرف نلفيها قواعد إجمالية بعيدة عن النظر الجزئي للاستخدام التركيبي أو اللفظي، فهي بصورة عامة تؤسس على الاطراد في الاستعمال وما خرج عن هذا الاطراد عُدَّت قاعدته شاذة، فلا يُعتدُّ بها[٤].

نرجع مرة أخرى إلى التساؤل الذي وضعناه سلفاً، إذ يظهر للبحث أن القدامى أحسُّوا بشيء مما أثاره هذا التساؤل، ونصوص ابن جني المذكورة سلفا توحي بشيء من هذا، مع أن ابن جني لم يقدم لنا رؤًى بديلة واضحة المعالم بشأن هذه المسألة، وإنما اكتفى بذكرها حسب، أما عبدالقاهر الجرجاني فقدم لنا بتحفظٍ إجابة

(١) ينظر: الأصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عندالعرب): ١٥٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤١ (المسألة رقم: ٢٨).

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٦٦، مسألة (٩٤).

عن هذا التساؤل في كتابه (المفتاح في الصرف)، إذ قال: " وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان، فمثل (كساء) فعال أو فعاء، أصله كساو، قلبت الواو همزة لتطرفها"(١)، ويؤيد رضي الدين الإستراباذي فكرة عبدالقاهر الجرجاني بقوله: " .. تقول في مثل: اضطرب وازدرع (افتعل) ولا تقول (افطعل) ولا (افدعل)، وهذا مما لا يسلم، بل تقول: اضطرب على وزن (افطعل) ....فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه وقال عبدالقاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال في (قال): إنه على وزن (فال)"(٢).

وفي هذا الاتجاه يقول الدكتور عبدالصبور شاهين: "بقي أن نعرف أن رَأْينا أن نزن الكلمة على ما هي عليه فعلا لا على ما كانت عليه أصلا هذا الرأي ليس بدعة غير مسبوقة، فقد سبق برأي في هذا الاتجاه الإمام عبدالقاهر الجرجاني، حيث أجاز الوزن على البدل، فيقال في (قال): فال، وفي (رمى): فعا، ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الفرق بين رأيه ورأينا:فهو يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل(قول)، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل وعلى البدل، مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد على ما رأى القدماء"(٣)، فرأي الدكتور عبدالصبور شاهين رأي يحترم قد نتفق معه وقد نختلف معه، لكن الذي يهمنا في ذلك كله طبيعة العلاقة بين الأصل الصرفي والوزنين الصرفي والصوتي، إذ يظهر مما تقدم أن هناك علاقة وطيدة وحميمة بين الأصل الصرفي والوزن الصرفي من جهة، وبين الأصل الصرفي والوزن الصوتي من جهة أخرى، فإذا ما أردنا إيضاح هذه العلاقة

(١) المفتاح في الصرف: ٢٨.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٨.، وينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٢٦-١٢٧، والجهود التصريفية عند عبدالقاهر الجرجاني: ٢٧٧(بذلت جهدي في متابعة وتقصي نص عبدالقاهر الجرجاني الذي نقله عنه الرضي في الشافية، فلم ألفه في مؤلفاته التي بين أيدينا).

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٨.

مفصلة فإننا نطرح ـ ابتداء ـ بين يدي البحث سؤالا مهما نجعله منطلقنا في تبيان وإيضاح هذه العلاقة والسؤال هو:

هل يمكن للوزن الصوتي أن يكون بديلا عن الوزن الصرفي؟:

ما هو الوزن الصوتي؟:

يلزمنا أن نتكلم عن مفهوم الوزن الصوتي، وعن بعض الأحكام المتصلة به، وعلاقته بالوزن الصرفي، حتى يؤدي بنا ذلك كله للتعرف عن وجه العلاقة القائمة بين الأصل الصرفي والوزنين الصرفي والصوتي.

عرف الدكتور عبدالصبور شاهين الوزن الصوتي في أثناء حديثه عن الصرفيين الذين نظروا إلى وزن الكلمة باعتبارين: باعتبار أصواتها وباعتبار إيقاعها(١)، إذ قال: "فأما اعتبار أصوات الكلمة فإن مهمة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، فأول أصول الكلمة يقابل بالفاء، وثانيها يقابل بالعين، وثالثها باللام، كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة"(٢)، ثم تابع حديثه قائلا: "ووزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضي منتهى الدقة في محاذاة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد"(٣).

ومن خلال هذه الإشارات الأولية التي أبداها الدكتور عبدالصبور شاهين للوزن الصوتي يظهر لنا الآتي:

أ ـ الحديث عن الوزن الصوتي يقتضي التركيز على الحروف الأصول والحروف الزوائد، فما كان حرفا أصليا عُد في الميزان أصليا وما كان زائدا ذُكر في الميزان زائدا، وهذا يقودنا إلى مسألة في غاية الأهمية إن الوزن الصوتي يعالج الكلمة صوتيا بمعنى أنه يعالجها وهي منطوقة، بصرف النظر عن التغيرات الداخلية التي قد تحصل داخلها ـ صرفيا ـ.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

ب ـ يظهر بوضوح مما ذكر أن الوزن الصوتي يتكون من عنصرين مهمين هما:

أصوات أصيلة ، وأصوات زائدة

فهو لا يهمل الحروف الأصول ولا الحروف الزاوئد، فالحرف المنطوق فعلاً في الكلمة الموزونة يَقابَلُ بحرف في الميزان، سواءٌ أكان أصليا أم زائدا، لذا يتجه الوزن الصوتي إلى "أصل ثابت في اللغة من العناصر والمكونات الصوتية، وذو هيئة محددة واضحة الصورة"(١).

فالإطار الخارجي للكلمة هو من شأن الوزن الصوتي، فهو لا يتعامل مع قوانين الإعلال والإبدال والإدغام ولا يخضع لها، وإنما همه الأكبر النظر إلى مجموعة الأصوات التي يُتلفظ بها في الكلمة، ويُؤتى بها في الميزان كأنها حروف أصول.

وبناء على ما ذُكر نستطيع أن نقرر باطمئنان أن (الوزن الصوتي) مصطلح صوتي في المقام الأول؛ لأنه يتجه إلى أصوات الكلمة الأصلية (الصوامت) كما هي، ويتجه للأصوات الزائدة التي يعدها طارئة في بنية الكلمة، وهو مصطلحٌ صرفي في المقام الثاني لأمور متعددة من أبرزها تطابق الوزن الصوتي مع الوزن الصرفي عندما تكون أصول الكلمة صحيحة، والأمر الآخر وهو الأهم إن الوزن الصوتي لا يمكن معالجته إلا بمعرفة الأصل الصرفي، وهو ما سيُوضَّحُ لاحقا.

الوزن الصرفي والوزن الصوتي (مقاربة صوتية صرفية):

لا نريد في هذه النقطة أن نفاضل بين الوزن الصرفي والوزن الصوتي أو نقدم أحدهما على الآخر، فكل واحد منهما له ميزاته وخصائصه وطريقته التي تختلف عن الأخرى في معالجة البنية الصرفية، وإنما مبتغانا توضيح طبيعة العلاقة بين الوزنين من حيث ضرورة التأصيل العلمي للوزن الصوتي الذي نعالج تأثيره في بنية الكلمة، إذ يتجلى هذا التأصيل في قضية مهمة تتمحور في رجوع الوزن الصوتي

(١) الصرف وعلم الأصوات: ٤٣.

وارتداده إلى الوزن الصرفي، وعليه يمكننا القول: إن الوزن الصوتي هو فرع عن الوزن الصرفي، لكننا كيف نثبت صحة هذه المقولة؟

نستطيع إثباتها بما هو آتٍ:

يتكون الميزان الصرفي من مكونين رئيسين هما(١):

أ ـ مكون العناصر الثابتة، وهي الحروف الصحيحة (الصامتة)، التي لا تتغير ولاتتبدل في أي صيغة صرفية مهما كان اشتقاقها، "وإذا تصورنا الأمر على هذا النحو وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هي أصل الاشتقاق، وهي التي يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه، وسائر المشتقات"(٢).

ب ـ مكون العناصر المتغيرة، وهي العناصر التي يتأثر بتغيرها الوزن الصرفي إما قلبا أو حذفا أو نقلا على وفق مقتضيات قواعد الإعلال والإبدال.

ومن العناصر التي تتغير أيضا في الميزان الصرفي الحركات التي تعتري الكلمة الموزونة سواء أكانت حركات إعرابية أم حركات داخلية في بنية الكلمة ذاتها، فـ(ضَرَبَ) على وزن (فَعَلَ) و(ضُرِبَ) على وزن (فُعِلَ)، و(يَضْرِبُ) على وزن (يَفْعِلُ)، و(يُضْرَبُ) على وزن (يُفْعَلُ) وهكذا دواليك.

وعلى هذا الأساس يُبنى الميزان الصرفي من صوامت وصوائت، فالصوامت "وهي مادة الكلمة الثابتة، تحمل المعنى الأصلي الذي تدل عليه بمجموعها"(٣). وأما الصوائت فهي "تشخص المعنى، حين تبرزه في وضع معين، فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم"(٤)، وهي بمثابة "العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية"(٥).

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) المصدر السابق: : ٤٤.

(٣) المصدر السابق: ٤٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر السابق: ٤٣.

لأجل ذلك فطن الصرفيون لأمر مهم يتجسد في اختيارهم للفظة (فَعَلَ) تحديدا دون غيرها من الألفاظ، ميزانا صرفيا يظهر فيه الأصل الثلاثي للكلمة العربية والذي يمثل العدد الهائل من ألفاظ العربية، إضافة إلى أن "معنى تركيب (ف ع ل) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ إذ الضرب فِعْلٌ، وكذا القتل والنوم، فجعلوا ما تشترك الأفعالُ والأسماءُ المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه"(١).

واستنادا لما ذكر آنفا نستطيع أن نحدد وجه العلاقة بين الوزن الصوتي والوزن الصرفي في الآتي:

أ ـ تطابق الوزن الصوتي مع الوزن الصرفي في أن كليهما يعدان ضابطين صرفيين؛فالوزن الصوتي يعد ضابطا صرفياً والوزن الصرفي يعد أيضا ضابطا صرفياً، فهما يتجهان معا إلى البنية الصرفية، ويختلفان بعد ذلك في معالجة هذه البنية، فكل واحد منهما يمثل هيئةً مستقلةً "يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، مع اختيار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه"(٢).

ب ـ يشترك الوزن الصوتي والوزن الصرفي في الأصول الصوتية لمادة الوزن (ف ع ل) وبخاصة عندما تكون هذه الأصول صحيحة أي ليست أصولا معتلة، فما كان أصله صحيحا: ثلاثيا أو رباعيا(٣) فإن وزنَه الصرفي والصوتي واحدٌ، ويكون ذلك على وفق الآتي:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٣.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٢، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤/ ٢٣٦، والبنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة: ٢٢ .

(٣) اقتصرنا على الثلاثي والرباعي لأن معالجتنا تحددت في الألفاظ المشتقة، فخرج نحو: زيد، وأسد وفرزدق وسفرجل وجعفر ...

الفعل	طبيعة أصواته	وزنه الصرفي	وزنه الصوتي	عدد حروفه
ضرب	صحيحة	فعل	فعل	ثلاثي
أكل	صحيحة	فعل	فعل	ثلاثي
دحرج	صحيحة	فعلل	فعلل	رباعي
بعثر	صحيحة	فعلل	فعلل	رباعي

يظهر من الجدول أن كلا الوزنين (الصرفي والصوتي) يشتركان في وزن واحد، فالحركات التي في الكلمة الموزونة هي نفسها التي في الميزان، وعدد الأصوات التي في الكلمة الموزونة هي نفسها التي في الميزان، وطبيعة الأصوات التي في الكلمة الموزونة من حيث صحتها عكست نفسها على الميزان، فلم يوجد في الميزان إلا أصوات صحيحة تقابل الأصوات التي في الكلمة الموزونة.

ج ـ يشترك الوزن الصرفي والوزن الصوتي في طبيعة الاشتقاق الصرفي لبنية الكلمة، فعندما يشترك الوزنان في كلمة معينة صحيحة الأصول نلفي أن اشتقاق الكلمة في الوزنين واحد، فمثلا: الفعل (ضَرَبَ) وزنه الصرفي والصوتي واحد وهو (فَعَلَ)، فكل اشتقاقات هذه الكلمة الصرفية والصوتية بما تحويه من حروف زائدة أو ناقصة يكون واحدا في الوزنين فمثلا (ضرباً ـ ضاربٌ ـ مضروبٌ ـ أضرُبٌ ـ تضربُ)فإن أوزان هذه الكلمات الصرفية والصوتية واحد (فعلاً ـ فاعلٌ ـ مفعولٌ ـ أفعُلٌ ـ تفعلُ)، وقس على ذلك.

د ـ يظهر بوضوح من أوزان الكلمات السابقة أنه يوجد لدينا وزنان :الوزن الأول: وزن صرفي ، والوزن الثاني: وزن صوتي صرفي، فأما الأول فظاهرةٌ معالُمه وواضحةٌ مبادئُه، ويشمل هذا الوزن كل الكلمات السابقة في الجدول السابق، أما الثاني فإن الكلمة الموزونة فيه جمعت بين الوزن الصوتي والوزن الصرفي، وبخاصة

عندما نتجه لوزن الكلمة صوتيا، فنلفي في هذه الحالة وزنين: وزن صوتي وهو الوزن الذي نعنيه في هذه الحالة ووزن آخر صرفي للكلمة ذاتها، وهو الوزن الأول لها، ويفهم من هذا أن الوزن الصوتي مصيره الرجوع إلى الوزن الصرفي، وبخاصة عندما تتكون الكلمة من أصوات صحيحة.

وتأسيسا على ماذكر آنفا فإن البنية الصرفية ذات الأصوات الصحيحة يكون لها وزنان متطابقَان: وزن صرفي وهو الأصل، ووزن صوتي الذي هو في الأصل وزن صرفي. لكن عندما تتغير الأصوات المكونة لهذه البنية فبعضها صحيح وبعضها معتل، فإن هذا الحكم لا بد أن يتغير، إذ يأخذ الوزن الصرفي اتجاها محددا، ويأخذ الوزن الصوتي اتجاها آخر يختلف حتما عن الوزن الصرفي.

الإعلال وأثره في تكوين الوزن الصوتي(القلب الإعلالي أنموذجا):

لأجل معرفة التغيرات التي تطرأ على الكلمات المعتلة نأخذ أنموذجا من نماذج الإعلال وهو الإعلال بالقلب لسببين اثنين: لنتبينَ طبيعة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة وأثر ذلك في كيفية تكوين الوزن الصوتي وموازنته بالوزن الصرفي، ولأن هذا النوع من الإعلال تتعدد صوره وتتنوع أحواله ومعالجاته.

كان حديثنا في ما تقدم مركزا على أوجه الاشتراك بين الوزن الصرفي والوزن الصوتي عندما تكون أصوات الكلمة الموزونة صحيحة، وتبين لنا من خلال هذه المقاربة أن هناك قواسم مشتركة بين الوزنين في هذه الحالة تحديدا، أما في هذه النقطة فإننا سننتقل بالوزن الصوتي انتقالةً أخرى تختلف عن الأولى تتجسد في أن البنية الصرفية التي سنعالجها يحتوي أحد أصواتها على حروف معتلة، ولاشك أن هذه المعالجة ستختلف عن المعالجة المتقدمة في غير واحد من الأمور، علما أننا سننطلق في معالجاتنا للوزن الصوتي في ضوء الآراء والتوجيهات التي تحدث بها علماء الأصوات المحدثون وبخاصة في حديثهم عن المقطع الصوتي من حيث

التشكيلات المقطعية للكلمة وما يصحب ذلك من معالجات صوتية تتصل بالمزدوج الصوتي وتطبيق قانون المماثلة والمخالفة بين مكوني هذا المزدوج، وما يرافق ذلك من حذف بعض مكونات المقطع الصوتي أو إثبات الأخرى أو اجتلاب عنصر صوتي من خارج النسق الصوتي، كل ذلك سيتم تناوله عند الحديث عن الوزن الصوتي، لأنه لا يمكن أن نتعرف على طبيعة التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية إلا بهذه الآلية التي ذكرتها آنفا.

لكننا قبل أن نتطرق ـ صوتيا ـ إلى هذه المعالجات يلزمنا أن نعرج قليلا على تعريف الإعلال الذي عُرِفَ بأنه "تغييرٌ يلحقُ الأصوات المعتلة (الصائتة) الطويلة، مما يتسبب في تغير البنية اللغوية؛ حذفا أو قلبا، أو تسكينا وفقا لضوابط وقوانين يحددها علم القواعد"(١)، وعرفه بعضهم بصورة تفصيلية "بأنه تغيير في حرف العلة تغييرا معينا، قد يكون بقلبه إلى حرف آخر أو بحذف حركته، أي: تسكينه، أو بحذفه كله .... ومعنى ذلك أنه مقصور على حروف العلة التي يحددها العرب بأنها الألف والواو والياء، ثم يلحقون بها الهمزة"(٢)، لأجل ذلك فرق ابن عصفور بين القلب والإبدال في أن "القلب تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية، والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول وتنحيته، فلذلك جعلنا مثل (قال) و(باع) قلبا، لأن حروف العلة يقارب بعضُها بعضا، لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض، وجعلنا مثل (اتعد) ونحوه إبدالا، لتباين حروف الصحة من حروف العلة"(٣).

وقد ذكرنا في صفحات البحث السابقة أن الوزن الصوتي لا يخضع لقوانين

(١) علم الصرف الصوتي: ٦٠.

(٢) التطبيق الصرفي: ١٥٦.

(٣) الممتع في التصريف: ١/ ٣٢.

الإعلال ولا يأبه بها، فإذا وُجِد في الكلمة الموزونة حرفُ علة فإنه يُنطَقُ في الوزن الصوتي كما هو بغض النظر عن أصله الصرفي ، وعلى هذا يمكننا القول: إن هذا الوزن لا يبحث عن أصل الكلمة اشتقاقيا وأعني بالأصل هنا أصل الأصوات الاعتلالية التي انقلبت عن أصل صرفي محدد، فهو لا ينظر إلى أصول هذه الأصوات وإنما ينظر إلى الكلمة الموزونة في حالتها النطقية، فما كان منطوقا به أُثْبت في الميزان وما لم يكن منطوقا به لم يُثبت.

إننا في هذه النقطة لا نريد أن نتطرق لقواعد الإعلال الصرفي وأقسامه ودواعيه؛ فهمنا هنا أن نستقريَ مجموعةً من الأمثلة التي حصل فيها إعلال بالقلب، ثم نتبين كيفية إخضاع هذه الأمثلة للوزن الصوتي، وسنحاول بعد ذلك أن نخرج بمجموعة من الرؤى التي يمكن أن يُبْنى عليها الوزن الصوتي.

أمثلة عن الإعلال بالقلب(١):

نأخذ نماذج عن الإعلال بالقلب، وهي على سبيل المثال لا الحصر، على النحو الآتي(٢):

قال: (الأصل الصرفي: قَوَل): وزنها الصرفي: فعل، وزنها الصوتي: فال

باع (الأصل الصرفي: بَيَع): وزنها الصرفي: فعل، وزنها الصوتي: فال

خاف(الأصل الصرفي: خَوِف): وزنها الصرفي: فعل، ووزنها الصوتي: فال

دعا(الأصل الصرفي: دَعَوَ): وزنها الصرفي: فعل، ووزنها الصوتي: فعا

سعى(الأصل الصرفي: سعي): وزنها الصرفي: فعل، ووزنها الصوتي: فعا

ميعاد(الأصل الصرفي :مِوْعاد): وزنها الصرفي: مفعال، ووزنها الصوتي: ميعال

(١) لمزيد من المعلومات عن الإعلال بالقلب ينظر: الممتع في التصريف: ٢ / ٦١٣ ومابعدها، ودقائق التصريف: ١٨٣.

(٢) ذكرنا هنا بعض المصادر التي هي في الأصل جامدة لنبين الأصل الصرفي لها، فهي وإن كانت جامدة لكن جمودها لا يعني أنْ ليس لها أصول صرفية لأنها في الأصل أسماء لمعان وليست أسماء لذوات.

ميقات (الأصل الصرفي : مِوْقات) : وزنها الصرفي : مفعال، ووزنها الصوتي : ميعال

ميزان(الأصل الصرفي : مِوْزان) : وزنها الصرفي مفعال، وزنها الصوتي : ميعال .

موقن(الأصل الصرفي : مُيْقن) : الوزن الصرفي : مفعل، الوزن الصوتي : موعل .

موسر (الأصل الصرفي : مُيْسر) : الوزن الصرفي : مفعل، الوزن الصوتي : موعِل .

موقظ(الأصل الصرفي : مُيْقظ) : الوزن الصرفي : مفعل، الوزن الصرفي : موعِل

طوبى(الأصل الصرفي : طُيْبى)الوزن الصرفي : فعلى، الوزن الصوتي : فولى .

تقوى(الأصل الصرفي : تَقْيا)الوزن الصرفي : فعلى، الوزن الصوتي : فعوى .

فتوى(الأصل الصرفي : فتيا)الوزن الصرفي : فعلى، الوزن الصوتي : فعوى .

شروى(الأصل الصرفي : شريا)الوزن الصرفي : فعلى، الوزن الصوتي : فعوى .

رضي(الأصل الصرفي : رضِوَ)الوزن الصرفي : فَعِل، الوزن الصوتي : فعِي .

صيام(الأصل الصرفي : صوام)الوزن الصرفي : فعال، الوزن الصوتي : فيال .

قيام(الأصل الصرفي : قوام)الوزن الصرفي : فعال، الوزن الصوتي : فيال .

ديار(الأصل الصرفي : دوار)الوزن الصرفي : فعال، الوزن الصوتي : فيال .

سياط(الأصل الصرفي : سِواط)الوزن الصرفي : فِعال، الوزن الصوتي : فيال .

دنيا(الأصل الصرفي : دنوى)الوزن الصرفي : فُعلى، الوزن الصوتي : فُعيا .

عليا(الأصل الصرفي : علوى)الوزن الصرفي : فُعلى، الوزن الصوتي : فُعيا .

سيد(الأصل الصرفي : سيود)الوزن الصرفي : فيعل، الوزن الصوتي : فيل

ميت(الأصل الصرفي : ميوت)، الوزن الصرفي : فيعل، الوزن الصوتي : فيل .

مناقشة الأمثلة وتحليلها :

ما يُلاحظ من النظرة الأولى على هذه الأمثلة أن الوزن الصرفي اختلف عن الوزن الصوتي، فلم يشترك مع الوزن الصرفي في أي وزن من أوزانه، فأوزانه تنطلق من مبدأ ما هو منطوق في الكلمة الموزونة يؤتى به في الوزن، بغض النظر عن أصله .

إن الأوزان التي اختلف وزنها الصرفي عن وزنها الصوتي في هذا القلب هي على النحو الآتي:

فعل (وزن صرفي) ←———— فال (وزن صوتي)

فعل(وزن صرفي) ←———— فعا(وزن صوتي)

فَعِلَ(وزن صرفي) ←———— فعي(وزن صوتي)

مفعال(وزن صرفي) ←———— ميعال(وزن صوتي)

مفعل(وزن صرفي) ←———— موعل(وزن صوتي)

فعلى(وزن صرفي) ←———— فولى(وزن صوتي)

فعلى(وزن صرفي) ←———— فعوى(وزن صوتي)

فعلى(وزن صرفي) ←———— فعيا(وزن صوتي)

فعال(وزن صرفي) ←———— فيال (وزن صوتي)

فيعل(وزن صرفي) ←———— فيل(وزن صوتي)

فشمل التغيير عين الكلمة ولامها، وتسلط على العين واللام أكثر من تسلطه على الفاء؛ لأن طرف الكلمة الأول لا يمسه التغيير غالبا إلا في صور محدودة(١)، وإذا ما أنعمنا النظر في هذه التغيرات التي أنتجت الوزن الصوتي فنجد أنفسنا ملزمين بإيراد التوجيهات الصوتية (المقطعية) للقائلين بفكرة الوزن الصوتي مناقشين إياها، مع إبداء بعض الملحوظات التي تتفق مع هذه الفكرة أو تختلف معها، وهي على النحو الآتي:

أ ـ إذا حصل الإعلال في الأفعال الثلاثة الأولى (قال ـ باع ـ خاف) وسلمنا ابتداء بما قرره الصرفيون على أن أصلها (قول ـ بيع ـ خوف) على التوالي، فإن من ذهب إلى القول بفكرة الوزن الصوتي لن يتفق معهم في وزنها بـ(فعل)؛ فإذا قلنا بأن

(١) لمعرفة هذه الصور ينظر: الممتع في التصريف: ٢ / ٤٢٦.

وزنها (فعل) فإننا نثبت أن الألف المدية وهي التي تقابل عين الفعل ينبغي أن تكون متحركة، شأنها شأن الصوت الصحيح في: (كتب ـ درس ـ شرب)، فالتاء في (كتب) والراء في (درس) والراء في (شرب) تقابل عين الفعل، فكان من المحتم في هذه الأفعال الثلاثة أن تكون على وزن (فعل)، لكن الألف المدية التي تقابل عين الفعل (على وفق توجيهات الصرفيين) ليست متحركة، لأنها تُعدُّ امتداداً لحركة الصوت الذي قبلها وهو فاء الفعل[1]، فلا يمكن أن نجعلها تقابل عين الفعل، التي ليس لها وجود البتة ولا يمكن إثباتها في الوزن حينئذ، على هذا الأساس كان لزاما عندهم جعل وزن هذه الأفعال (فال) وليس (فعل)، وهذا ما تثبته الكتابة الصوتية (المقطعية):

قول : / ق ـَ / و ـَ / ل ـَ / ⟵ / ق ـَ / و ـَ / ل ـَ /

↓

حذف

فالذي حصل هنا هو حذف قاعدة المقطع الثاني تطبيقا لقانون المخالفة الصوتية بين الحركة وشبه الحركة اللذَيْن يكونان المزدوِج الصوتي (وـَ)، إذ يُضحى في هذا الحذف عادة بالصامت / و / الذي يمثل قاعدة المقطع في المزدوج الصوتي[2]:

⟵ / ق ـ / Ø ـَ / ل ـَ /

فلما حذفت قاعدة المقطع الثاني تُرِكتْ قمةُ المقطع وحدها، فما كان منها إلا أن تنتقل إلى المقطع المجاور لها، فلما حصل الانتقال تشكلت حركة مدية طويلة

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٢ ـ ٢٣ .

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ٤٢٤، وينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية: ١١٩ .

تجسدت في الألف المدية ، ثم يعاد بعد ذلك التشكيل المقطعي(١):

/ق ـً / Ø ـــ / ل ـَـ /

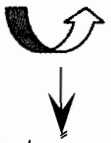

/ق ـــ / ل ـَـ / وبهذا التشكيل المقطعي يظهر الوزن الصوتي للفعل (قال) بأنه (فال) وليس (فعل).

والحال نفسه في الفعل (باع)، الذي أصله (بَيَع)، يحصل فيه ما حصل في سابقه من توجيه مقطعي(٢)، فاستغلال الإمكانات المقطعية التي تتحيها بنية الكلمة في عملية توجيه وزن الكلمة الصوتي على وجه التحديد أمر مسلم به عند من يتبنى فكرة الوزن الصوتي.

أما في الفعل (خاف)، الذي أصله (خَوِفَ)، فيكون التقسيم المقطعي على وفق الآتي:

خوف : / خ ـَ / و ـِ / ف ـَ /

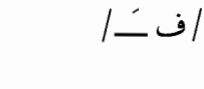

/خ ـَ / و ـــ /ف ـَـ/

حذف

/خ ـَ / Ø ـــ / ف ـَـ/

فلما حصل الحذف بقيت قمة المقطع وحدها فحذفت لحصول الانزلاق بين حركتي الفتحة والكسرة فتغلبت الفتحة على الكسرة لتقدمها على الكسرة، فأشبعت الفتحة فنتج عن ذلك الألف المدية، وأعيد التشكيل المقطعي(٣):

/خ ـَ / Ø ـــ / ف ـَـ/

(١) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

←――― / خ ـِـ / ف ـَـ /

←――― / خ ـًـ / ف ـَـ / (خاف) ――― ← (فال)

يقول ابن جني في هذا الاتجاه: «ويدلك على أن الحركات أبعاض هذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه»[1]، وهذا التوجيه يؤدي إلى أن الواو المتحركة والواو الساكنة في الأصول الصرفية المتصورة في (قَوَلَ) و(قوِْل) لا بد أن تحذف من هذا الأصل وتشبع الحركة التي على القاف في كلا الأصلين فيَنتُج عن هذا الإشباع الفعلُ (قال) والفعل (قيل)، فكان وزن الأول (فال) ووزن الثاني (فيل)، يقول ابن جني: "الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة"[2].

ب ـ الفعل الثلاثي (دعا) و(سعى) معتلا اللام، اللذان أصلهما (دعو) و(سعي) تحركت فيهما الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا وفقا للقاعدة الصرفية السابقة.

أما التشكيل المقطعي لهذين الفعلين فيكون كالآتي:

دعو: / د ـَـ / ع ـَـ / و ـَـ / ――― ← / د ـَـ / ع ـَـ / و ـَـ /

حذف

←――― / د ـَـ / ع ـَـ / Ø ـَـ / ――― ← / د ـَـ / ع ـًـ / (دعا) ――― ← (فعا)

سعي: / س ـَـ / ع ـَـ / ي ـَـ / ――― ← / س ـَـ / ع ـَـ / ي ـَـ /

حذف

←――― / س ـَـ / ع ـَـ / Ø ـَـ / ――― ← / س ـَـ / ع ـًـ / (سعى) (فعا)

(١) سر صناعة الإعراب: ١ / ١٨.

(٢) المصدر السابق: ١ / ٢٣.

وبناءً على ما تقدم فإن الوزن الصرفي (فَعَلَ) و(فعِل) يقابل وزنين صوتيين هما: (فال) و(فعا).

وما يُلحظُ على هذين الوزنين الصوتيين أن الأصوات الصحيحة فيهما سواء أكانت فاء الكلمة (فال) أم عينها (فعا) أم لامها (فال) تتقابلُ صحيحةً في الوزن الصوتي من غير تغيير، أما الحركاتُ المدية فتُثْبتُ في الوزن كما هي؛ ألفاً مدية أو ياءً مدية أو واوا مدية؛ فما دمنا قد أطلقنا على هذه المديات الطويلة بأنها حركات فإنها لن تكون إلا تابعة للصوت الذي منه حركتها، ولا تمثل حينئذ صوتا (صامتا) مستقلا (صحيحا) في الوزن الصوتي، شأنها شأن الحركات القصيرة (الفتحة القصيرة والكسرة القصيرة والضمة القصيرة) اللواتي أُشْبِعْنَ ومُطِلْنَ فأَنْتَجْنَ الحركات المدية الطويلة.

ج ـ الأسماء (ميعاد و ميقات وميزان) وزنها الصرفي (مفعال)، وأصلها الصرفي: موعاد، وموقات، وموزان، فصعوبة الانتقال من كسر إلى ضم يتجسد في الواو الساكنة هو الذي جعل قلبَ الواو ياءً أمراً حتميا ـ هذا هو توجيه الصرفيين ـ[1] ويُلاحظُ على هذا التوجيه الصرفي ما يأتي:

١ ـ لا وجود للضم في الواو لا نطقا ولا كتابة.

٢ ـ الواو هنا ساكنة وليست متحركة.

٣ ـ لم يحصل انتقال من كسر إلى ضم، بل حصل الانتقال من كسر إلى واو ساكنة.

٤ ـ الواو الساكنة في موعاد وموقات وموزان لا تمثل حركة الضمة بأي حال من الأحوال، لأن الواو في أصلها ليست مدية، وإنما هو صوت صامت يقابِلُ فاء الكلمة.

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ١٥٨.

وعلى هذا يتكون الوزن الصوتي لهذه الكلمات بحذف الواو الساكنة، وإشباع حركة الميم، فتتولد ياءٌ مدية، ويمكن تجسيد هذه العملية بالتقطيع الصوتي وفقا للآتي(١):

موعاد: / م ـِـ و / ع ـًـ د / ←— / م ـِـ و / ع ـًـ د / ←— حذف (ـَـ و) (مزودج مرفوض في العربية)(٢).

لأجل ذلك تحصل المماثلة بسبب تكون هذا المزدوج "وذلك عن طريق إبدال الواو ياء ليتآلف مع الكسرة (ـِـ ي)"(٣)، فتصبح الكلمة مقطعيا على النحو الآتي:

/ م ـِـ ي / ع ـًـ د / "ولكن نشأ بعد المماثلة مزدوج مرفوض أيضا وهو (ـِـ ي) فيجب التخلص منه بالمخالفة بين عنصريه بحذف شبه الحركة (ي)، ثم القيام بمطل الحركة القصيرة (الكسرة) لنحصل على كسرة طويلة"(٤)، ويكون ذلك مقطعيا على النحو الآتي:

/ م ـِـ ي / ع ـًـ د / ←— / م ـِـ ي / ع ـًـ د / ←— / م ـِـ Ø / ع ـًـ د /

حذف

←— / م ـٍـ / ع ـًـ د / (ميعاد) ←— (ميعال)

وكل ما جرى في (ميعاد) يسري في ميقات، وميزان وما كان على شاكلتهما.

د ـ أما في (موقن ـ وموسر ـ وموقظ) وما كان على شاكلته فأصلها على التتالي: مُيْقِن، ومُيْسِر، ومُيْقِظ، لذا صرح الصرفيون بصعوبة الانتقال من ضم إلى كسر، هذا الكسر متمثل في الياء الساكنة، وهذا التمثل يرجعنا إلى ما قلناه في الحالة

(١) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية: ١٢٠ -١٢١.

(٢) ينظر: علم الأصوات لبرتيل مالمبرج: ٨٠ - ٨٣.

(٣) ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢١ - ١٢٢.

(٤) ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢١ - ١٢٢.

السابقة من أن الياء الساكنة لا تمثل الكسرة بأي حال من الأحوال ، ولا وجود للكسرة فيها لا نطقا ولا كتابة، إنما هي صوت صامت يقابل فاء الكلمة، والذي حصل لها حقيقة هو عين ماحصل في سابقها من حذفها، وإشباع حركة ماقبلها وهي الضمة، فتولدت الواو المدية نتيجة هذا الإشباع.

ويمكننا تجسيد ما ذكر مقطعيا على النحو الآتي:

نتخلص من الثقل الصوتي في هذا الموضع من خلال تطبيق المماثلة الصوتية بين الحركة وشبه الحركة، بسبب نشوء مزدوج هابط مرفوض مقطعيا (ـُـ ي)، وذلك بإبدال الياء واوا، ليتوافق مع الضمة (ـُـ و)، ولكننا نلفي أن هذا المزدوج أيضا مرفوض مقطعيا، مما يؤدي إلى ضرورة المخالفة بين عنصري المزودج وذلك عن طريق حذف شبه الحركة(الواو)، ثم إشباع الحركة القصيرة(الضمة)لتتشكل ضمة طويلة تعوض عن شبه الحركة[1]، ويمكننا ترجمة ما ذكر مقطعيا وفقا للآتي:

مُيْقن: /م ـُـ ي/ق ـِـ ن/ ←——— /م ـُـ ي/ق ـِـ ن/

حذف

←——— / م ـُـ ؟/ق ـِـ ن/ ←——— / م ـُـ و/ق ـِـ ن/

حذفت الواو، وحصل إشباع للضمة

←——— / م ـُـ / ق ـِـ ن/ (موقن) ←——— (موعل)

وتتكرر النظرة نفسها والآلية نفسها في (طوبى) التي أصلها (طُيْبى)، فلما كان الانتقال من ضم إلى كسر (مجسد في الياء الساكنة) فيه من الصعوبة ما لايخفى - وفقا للتوجيه الصرفي - كان لزاما أن تبدل الياء الساكنة واوا لتصير (طوبى)، لكن الأمر في حقيقته على خلاف ذلك، فلم تبدل الياء واوا، لكنها حذفت وأشبعت حركة الضمة التي على الطاء فتولدت الواو المدية نتيجة هذا

(١) ينظر: المصدر السابق: ١٢٣.

الإشباع، كالذي حصل تماما في ميقن وميسر وميقظ.

طيبى: /طـُـي / بـًـ /ـــــــ/ طـُـي / بـًـ /

حذفت الياء، وحصل إشباع للضمة

ـــــ/ طـُـ Ø/ بـًـ / ـــ/ طـُـ / بـًـ / (طوبى) ـــــ (فولى)

أما إذا انتقلنا إلى (تقوى، وفتوى، وشروى) التي أصلها على التتالي: تقيا، وفتيا، وشريا «فإن العرب تبدل من الياء واوا في الاسم، والصفةُ تُتْرك على حالها، نحو: خزيا، وصديا، وريا»[1]؛ وهم فعلوا ذلك كما يقول الصرفيون لسببين مهمين هما:

السبب الأول: لأجل تعادل الحركات، فيكون الطرف الأول خفيفا والطرف الأخير من الكلمة ثقيلا[2]، "ففي طرف الكلمة الأول فتحة، وفي طرف الكلمة الأخير ياء مفتوحة وهي خفيفة أيضا، فلزم التوازن بين طرفيها بإبدال الياء واوا"[3].

السبب الثاني: لأجل التفرقة بين الاسم والصفة، فهم "قلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة؛ لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك في الاسم لخفته، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل"[4]، أما الصفة فلا يبدل فيها الياء واوا بل تترك على حالها، مثل: خزيا، وصديا، وريا[5].

وبالنظر الدقيق إلى هذين السببين يجد البحث نفسه مضطرا إلى مناقشتهما والإدلاء برأيه فيهما على النحو الآتي:

(١) الممتع في التصريف: ٢/ ٥٤٢.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ١٧٧-١٧٨.

(٣) ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية: ١١٣.

(٤) الممتع في التصريف: ٢/ ٥٤٢.

(٥) المصدر نفسه.

أ ـ قضية التعادل الصوتي بين الحركات يقررها الافتراض البحت ولا يقبلها الواقع التطبيقي على مستوى البنية الصرفية المنطوق بها؛ لأن التعادل في الأصل يتم بين شيئين من جنس واحد، إما بين صائتين أو صامتين، لكن الواقع الصوتي في الكلمات المذكورة سلفا (تقوى ـ فتوى ـ شروى) تمت بين فتحة (صائت قصير) وواو مفتوحة (صامت + صائت قصير)، فلا توجد مجانسة بين طرفي الكلمة حتى يتم التعادل أو المعادلة بين هذين الطرفين، فلو كان الطرف الأول للكلمة مبدوءا بفتحة (صائت قصير) وكان الطرف الثاني منتهيا بكسرة (صائت قصير) مثلا كان بالإمكان حينئذ أن نحكم على هذه الحالة بالتعادل الصوتي لأن أحد الطرفين خفيف والطرف الآخر ثقيل، وعلى هذا الأساس لا يكون مبدأ التعادل الصوتي الذي أقره الصرفيون القدامى سببا في إبدال الياء واوا في (تقوى، وفتوى، وشروى).

ب ـ عندما نوازن بين مجموعة الألفاظ التي حصل فيها قلب (تقوى، وشروى، وفتوى) ومجموعة الألفاظ التي لم يحصل فيها هذا القلب (خزيا، وصديا، وريا)، والتي لم تتحول إلى (خزوا وصدوا وروا) فإننا نخرج من هذه الموازنة بنتيجة تفيد أن مبدأ التعادل الصوتي في هذه الصفات متحقق أيضا على وفق ما استند إليه الصرفيون في أن الطرف الأول من الكلمة مفتوح والطرف الأخير من الكلمة منتهٍ بياء مدية تُشم منها رائحة الكسرة، وهذا الشيء نفسه تتسم به الكلمات السابقة (تقيا وشريا وفتيا) قبل حصول القلب فيها فالتعادل الصوتي متحقق فيها قبل حصول القلب ومتحقق بعد حصوله أيضا.

ج ـ سوغ الصرفيون عدم حصول القلب في (خزيا وصديا وريا) في أن هذه الألفاظ صفات، فحتى تنماز عن الأسماء لم يحصل فيها قلب، وتسويغهم هذا اعتمد على (دلالة البنية الصرفية) ولم يعتمد على (القاعدة الصرفية) التي

قرروها في الألفاظ السابقة التي حصل فيها القلب، ويرى البحث أن هذه القاعدة ـ أعني بها قاعدة التمايز بين الأسماء والصفات ـ هي القاعدة التي يمكن أن يُعتمدَ عليها في حصول القلب، فلو لم يحصل قلب الياء واوا لما استطعنا أن نميز بين الأسماء والصفات كما يقول الصرفيون، مع أن التمايز بينهما يمكن أن يتم من خلال السياق الذي ترد فيه هذه الكلمات.

وتأسيسا على ما تقدم ذكره في النقاط الثلاث السابقة يرى البحث أن الوزن الصوتي للكلمات (تقوى وفتوى وشروى) هو (فعوى)، ولكن من أين أتت هذه الواو؟ هذه الواو في حقيقتها مجتلبة من خارج البنية، واجتلابها هنا ليس له مسوغ صرفي بحت إنما المسوغ في اجتلابها هو للتفريق بين الأسماء والصفات كما يقول الصرفيون، فالمسوغ دلالي وليس صرفيا، فهذه الواو التي جيء بها من خارج السياق الصرفي أدت إلى حذف الياء التي هي أصل في البنية والتي هي لام (فعلى)، فلما حذفت لا بد أن يؤدي ذلك إلى حذفها من الوزن الصوتي ويحل محلها الواو:

تقيا / ت ـ ق / ي ـ / ⟵ / ت ـَ ق / Ø ـً /

واو مجتلبة

⟵ / ت ـَ ق / و ـً / (تقوى) ⟵ (فعوى)

أما في الفعل (رضي) ومثله: (شقي، وغبي، وقوي) التي أصلها على التتالي: رضِو، وشقِو، وغبِو، وقوِو[1]، فصعوبة الانتقال من كسر إلى ضم يتمثل في الواو المتطرفة هو الذي أدى إلى قلب الواو ياء ((لأن الواو وقبلها الكسرة بمنزلة الياء والواو، لأن الكسرة بعض الياء، فكما أن الياء والواو إذا اجتمعتا في مثل

(١) ينظر: المنصف: ٢ / ٨٨، وشرح الشافية: ٣ / ١١٣، وظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية: ١٠٢.

(سيد) و(ميت) قلبت الواو ياء، والأصل (سيود) و(ميوت)، فكذلك يفعل بالكسرة مع الواو»[١]، فالوزن الصوتي لهذه الأفعال يتشكل من حذف الواو المتطرفة من الأصل المفترض مع اجتلاب الياء التي تتجانس مع الكسرة، فيتكون وزن صوتي محذوفٌ فيه لامُ الفعل وموضوعٌ مكانُه هذه الياء، فيكون على هذا الأساس (فَعِيَ)، ويمكن أن نجسد ذلك مقطعيا على النحو الآتي:

رضو: /رَ / ضِ / وَ /⟵/ رَ / ضِ / وَ /

حذف

⟵/ رَ / ضِ / Ø يَ / (تجتلب ياء من خارج السياق الصوتي)

(مجتلبة)

⟵/رَ / ضِ /يَ / (رضي) ⟵ (فعي)، وهكذا في شقي، وغبي، وقوي.

أما في (سيد) و(ميت) اللتين أصلهما (سيود) و(ميوت)[٢] فالذي حصل فيهما هو "تتابع مزدوجين...وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، حيث تقع فيه الواو إثر الياء، ونظرا لصعوبة هذا التركيب وكراهة اللغة له، فإنها مالت إلى إحداث الانسجام.... بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة"[٣]، وحصلت الغلبة للكسرة وذلك باجتلاب ياء من خارج السياق الصوتي؛ لأجل الإدغام.

ويمكننا أن نجسد ما ذكر مقطعيا وفقا للآتي[٤]:

---

(١) الممتع في التصريف: ٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣.

(٢) ينظر: الخلاف الصرفي في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) دراسة تحليلية، تداولية: ٤٥ ـ ٥٥.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٩ ـ ١٩٠ ، وينظر : ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية : ١٢٢.

(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية : ١٢٢.

ميوت: / م ـَ ي / و ـِ ت / ← / م ـَ ي / و ـِ ت / ← / م ـَ ي / Ø ـِ ت /

حذف ي (مجتلبة لأجل الإدغام)

← (ميِّت) ← (فيِّل)، وهكذا في (سيِّد) وما كان على شاكلته.

أما ما حصل في (صيام، وقيام، وسياط، وديار، وحياض) التي يتجسد أصلها الصرفي على التتالي في: صوام، وقوام، وسواط، ودوار، وحواض، فيوضح أهل الصرف علة القلب بقولهم: "الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، فهي أشبه بها، لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين، والألف من الحلق، واعتلت لوجود الكسرة قبلها، لأن الكسرة مجانسة للياء فاجتذبت الواو إلى الحرف الذي هو مجانسها"(١)، وعلى هذا ألفينا دوما أن الكلمة العربية تنزع للتجانس الصوتي بين الحركات، فلما كان التجانس بين الكسرة والواو المفتوحة غير متحقق لزم في هذه الحالة قلب الواو ياء لخلق هذا التجانس بين الكسرة والياء، ولكي نتخلص من صعوبة الانتقال من الكسرة إلى الواو، وليكون الانتقال أيضا من الكسرة إلى الياء يتم بطريقة سهلة ويسيرة.

إن وزن صوام وقوام وسواط ودوار وحواض هو (فعال) لأن الحروف الأصول كلها موجودة في الأصل الصرفي المفترض، أما إذا تحولنا إلى الصيغة المنطوقة فإنه لا بد علينا أن نحذف الواو ونبدلها بياء، فينتج وزن صوتي يختلف حتما عن الوزن الصرفي.

ويمكن أن نجسد ما ذكر مقطعيا على النحو الآتي(٢):

صوام: / ص ـِ / و ـً م / ← / ص ـِ / و ـً م / ← / ص ـِ / Ø ـً م /

حذف

← / ص ـِ / م / ← / ص ـِ / ي ـً م / (صيام) ← (فيال)، وهكذا في (قيام، وسياط، وديار، وحياض).

(١) الأمالي الشجرية: ٢/ ٥٢.

(٢) ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية: ١٢١.

الأصل الصرفي والوزن الصرفي:

يظهر مما تقدم أن بين الأصل الصرفي والوزن الصرفي علاقة حميمة، فعندما نتحدث عن الوزن الصرفي فنحن نتحدث بطريقة أو بأخرى عن الأصل الصرفي؛لأن الوزن الصرفي يعد صورةً معبرةً عن الأصل الصرفي من خلال الأوزان الصرفية التي تعبر بلسانه وتتحدث باسمه، فإذا "أردتَ وزنَ الكلمة عبرتَ عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام: أي جعلتَ في الوزن مكان الحروف الأصول هذه الحروف الثلاثة، كما تقول: ضرب على وزن فعل"(١)، فالوزن الصرفي مرآةٌ عاكسة للأصل الصرفي، فهو يعبر عن الأصول الصوتية الصحيحة للكلمة الموزونة بغض النظر عما هي عليه في حال نطقها إعلالا أو إبدالا أو إدغاما، فهو يعيد الصوت المُعل والمُبدل والمُدغم إلى أصله(٢)، ولا ينظر إلى الكلمة وهي منطوقة ملفوظ بها في سياق الاستخدام اللفظي، فإذا أردنا معرفة أصل الكلمة ـ اشتقاقيا ـ فما علينا إلا أن نرجع إلى الوزن الصرفي الذي يعيد الكلمة الموزونة إلى أصلها الصرفي، علماً أن بعض الباحثين قد فرق بين وزنين: وزن صرفي ووزن تصريفي، فجعل الأول منوطا بأوزان الأسماء وجعل الثاني منوطا بأوزان الأفعال(٣)، وفي كلا الحالين مآلُ كل واحد منهما ورجوعه إلى الأصل الصرفي لمعرفة أصل الأسماء، وإلى الأصل التصريفي لمعرفة أصل الأفعال.

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٢، وينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٢٦٦، شرح المراح في التصريف: ٢٣، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٨٧، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي: ٢٠.

(٢) لا يعني ذلك أن الوزن الصرفي لا يصلح إلا للكمات المعلة أو المبدلة أو المدغمة، بل هو صالح لكل الكلمات المشتقة التي تطرأ عليها زيادة أو نقصان بسوابق أو بلواحق معينة فينعكس ذلك كله على طبيعة الوزن الصرفي، وإنما نحن ذكرنا هذه الأحوال الثلاثة لأن البحث قد سلط الضوء عليها حتى يتجسد لدينا الأصل الصرفي ونعرف ملامحه بوضوح تام.

(٣) ينظر: المصطلح الصرفي: ١٠.

الأصل الصرفي والوزن الصوتي:

يظهر مما تقدم أن الوزن الصوتي يرتبط بالأصل الصرفي ارتباطا وثيقا ويظهر هذا الارتباط في أن المعالجات الصوتية (المقطعية) التي تنتج الوزن الصوتي لا تتجسد ولا يمكن حصولها إلا في ضوء معطيات الأصل الصرفي، فلولاه لما استطعنا أن نجري هذه المعالجات، ولما تمكنا من معرفة طبيعة المقاطع الصوتية ومكوناتها الداخلية، وبناء على هذا الأساس يكون الأصل الصرفي متفق عليه عند القدامى والمحدثين ولكن حصل الاختلاف في توجيه هذا الأصل، فمنهم من وجهه على وفق مقتضيات الوزن الصرفي، ومنهم من وجهه على وفق مقتضيات الوزن الصوتي، وفي كلٍ خيرٌ.

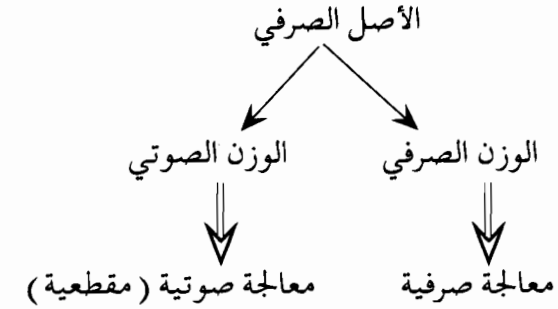

وتأسيساً على ما تقدم من تحليلات وتوجيهات ، وإجابة على التساؤل السابق الذي وضعه البحث وهو:

هل يمكن للوزن الصوتي أن يكون بديلا عن الوزن الصرفي؟، فإننا نلحظ الآتي:

١ ـ الوزن الصرفي يعيد الكلمة الموزونة إلى أصلها الصرفي، أما الوزن الصوتي فلا يعيد الكلمة الموزونة إلى أصلها، بل يعالجها في حال نطقها.

٢ ـ الوزن الصوتي يقوم أساسا على المعالجة المقطعية، أما الوزن الصرفي فيقوم على المعالجة الصرفية (الاشتقاقية).

٣ـ نستطيع من الوزن الصرفي أن نتابع الاشتقاقات المتنوعة للفظة، أما الوزن الصوتي فلا يتيح لنا هذه المتابعة لأنه يعتمد على ظاهر اللفظة.

٤ـ الوزن الصرفي يعين على التحليل الصرفي للكلمة، أما الوزن الصوتي فيعين على التحليل الصوتي (المقطعي).

٥ـ يشترك الوزن الصوتي في كثير من الأحوال مع الوزن الصرفي، إذ لا يمكن معرفة الوزن الصوتي بتشكيلاته المقطعية المتعددة، ولا يمكن معرفة الوزن الصرفي بتغييراته الداخلية إلا بالرجوع إلى الأصل الصرفي الذي يعد منطلقا رئيسا لمعرفة الوزنين: الصرفي والصوتي.

٦ـ الوزن الصرفي يقوم بإخضاع البنية الصرفية له، إذ لا يمكن التمييز بين هذه البنى إلا بوساطته، أما الوزن الصوتي فيكشف عن هوية الكلمة من الناحية الصوتية (المقطعية).

وبناء على ما تقدم لا نستطيع أن نطالب علماء الصرف القدامى بما توصل إليه علماء الأصوات المحدثون، فما توصل إليه الصرفيون من تسويغات صرفية وتحليلات لبنية الكلمة فإن ذلك يتفق مع منهجهم اللغوي وفكرهم الصرفي واستقرائهم العلمي، وما توصل إليه المحدثون من نتائج صوتية وتحليلات مقطعية فإن ذلك يتوافق مع التطورات التي حصلت في مجال علم الأصوات بكافة اتجاهاته ووسائله، فكلٌ عمل على وفق ما يمتلك من إمكانات.

وخلاصة القول: لا يمكن أن يَحِل الوزنُ الصرفي بديلا عن الوزن الصوتي، ولا يمكن أن يَحِل الوزنُ الصوتي بديلا عن الوزن الصرفي، فكل واحد منهما يعمل في اتجاه يخدم بطريقة محددة البنية الصرفية، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نفاضل بينهما أو نقدم أحدهما على الآخر. فالوزن الصرفي له خصائصه الصرفية القريبة من الأصل الصرفي، والوزن الصوتي له خصائصه الصوتية ذات التشكيلات المقطعية التي توضح التغيرات التي تحصل في بنية الكلمة على أساس صوتي.

وبعد ذلك كله يبقى الأصل الصرفي كياناً من كيانات الدراسة اللغوية (الصرفية)، بصرف النظر عن الانتقادات التي وجهت إليه، والمناقشات التي قيلت بصدده، قديما وحديثا، لكنه يظل الأصل الذي يُعتمد عليه في غير واحد من المواضع التي يبني عليها الصرفيون والصوتيون أبحاثهم ودراساتهم.

عصارة البحث:

بعد هذا التطواف في الأصل الصرفي ومتعلقاته توصل البحث إلى جملة من النتائج، أما بقيتها فهي موجودة في أثنائه، ومن أهم هذه النتائج ما يأتي:

١ ـ الأصل الصرفي مصطلح صرفي محض، يعتمد اعتمادا كليا على الأصول الصرفية المفترضة التي اخترعها الصرفيون وفقا لمنهجية لغوية محددة.

٢ـ الأصل الصرفي يمثل في الأصل أصلَ الوضع الصرفي الذي يتكون أساسا من تقاطع أصل الصيغة الذي يعرف بالجذر اللغوي وأصل الاشتقاق ويؤدي هذا التقاطع إلى معرفة القاعدة الصرفية التي تسمى قاعدة الأصل أو أصل القاعدة.

٣ـ يمثل الوزن الصرفي المرآة العاكسة للأصل الصرفي، فهو المعبر عنه، والمتحدث باسمه.

٤ـ لا يعبر الوزن الصوتي عن الأصل الصرفي، لأنه يعتمد على ظاهر الكلمة، فهو يعبر عن البنية السطحية للمفردة اللغوية، فما يحصل في هذه المفردة من زيادة أو نقصان أو تغيير ينعكس مباشرة على هذا الوزن، فما هو منطوق أثبت وما لم يكن كذلك لم يثبت.

٥ـ لا يمكن أن يكون الوزن الصوتي بديلا عن الوزن الصرفي وبالعكس، لأن كل واحد يعالج الكلمة وفقا لمنهجية معينة تختلف عن الأخرى.

٦ ـ يمثل الأصل الصرفي البنية العميقة للوزنين الصرفي والصوتي، أما هما فيمثلان البنية السطحية لهذا الأصل.

٧- دراسة الأصل الصرفي لها ارتباط وثيق بالوزن الصرفي والوزن الصوتي، إذ لا يمكن أن نتعرفهما وأن نفهم كنههما إلا بمعرفته، فهو الذي يحدد هوية الكلمة العربية؛ أهي مجردة أم مزيدة، أم هي معلة أم مبدله، فبلغت أهميته والحاجة إليه في معرفة عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وما طرأ عليها من تغيير.

الرموز المستخدمة في البحث:

(Ø رمز المجموعة الخالية الدالة على خُلو المكان من العنصر الصوتي بعد حذفه)

رموز الكتابة الصوتية المقابلة لرموز الكتابة العربية:

أولا: الصوامت:

وردت بصورتها المعهودة في الرسم العربي.

ثنايا: الصوائت (الحركات):

الفتحة القصيرة / ـَ / الفتحة الطويلة / ـً /

الكسرة القصيرة / ـِ / الكسرة الطويلة / ـٍ /

الضمة القصيرة / ـُ / الضمة الطويلة / ـٌ /

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د/ خديجة عبدالرزاق الحديثي، بغداد: مكتبة النهضة، ط١، ١٩٦٥ م.

٢ ـ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د/ حسن فوزي الشايب، إربد ـ الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤م.

٣ ـ الأصل الصرفي للفعل في اللغة العربية، د/ حمزة بن قبلان المزيني، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤ـ الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، د/ تمام حسان، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٥ـ الأصول في النحو/ أبوبكر بن السراج، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، بيروت: دار الرسالة، ط٤، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م.

٦ـ الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د/ أحمد سليم الحمصي، د/ محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

٧ـ الأمالي الشجرية، هبة الله بن علي بن محمد ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨ـ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط٤، ١٩٨٢م.

٩ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط٣ ، ١٩٥٥م.

١٠ـ البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة (دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم)، د/ محروس محمد إبراهيم، القاهرة: دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م.

١١ ـ التطبيق الصرفي، د/ عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣م.
١٢ ـ التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
١٣ ـ التقدير وظاهر اللفظ، د/ داؤد عبده، مجلة الفكر العربي الصادرة عن معهد الإنماء العربي بطرابلس ـ ليبيا ـ ع ٨ ـ ٩ ، السنة الأولى، ١٥ يناير ـ ١٥ مارس، ١٩٧٩م.
١٤ ـ الجهود التصريفية عند عبدالقاهر الجرجاني (رسالة ماجستير) تقدمت بها سها عبد محمد محسن، إلى مجلس كلية البنات ـ جامعة بغداد، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م.
١٥ ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط٤، ١٩٩٠ م.
١٦ ـ الخلاف الصرفي في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، رسالة ماجستير)، نايف إبراهيم الرشيدي، جامعة مؤتة: ٢٠١١م.
١٧ ـ دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: د/ أحمد ناجي القيسي، د/ حاتم صالح الضامن، د/ حسين تورال، بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
١٨ ـ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط٢ ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م.
١٩ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة العربية المصرية، دار الاتحاد العربي للطباعة، د.ت.
٢٠ ـ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

٢١ ـ شرح المراح في التصريف، بدر الدين العيني، تحقيق: عبدالستار جواد، بغداد: مطبعة الرشيد.

٢٢ ـ شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين يعيش بن يعيش، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، حلب ـ سوريا: ١٩٧٣م.

٢٣ ـ الصرف وعلم الأصوات، د/ديزيره سقال، بيروت: دار الصداقة العربية، ط١، ١٩٩٦م.

٢٤ ـ ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية/صوتية، د/عبدالله محمد زين بن شهاب، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، تريم: مركز تريم للدراسات والنشر، ط١، ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٥ ـ علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب: د/عبدالصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٥م.

٢٦ ـ علم الصرف الصوتي، د/عبدالقادر عبدالجليل، الأردن: جامعة آل البيت: ١٩٩٨م.

٢٧ ـ في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، د/خليل أحمد عمايرة، جدة: عالم المعرفة، ط١، ١٩٨٤م.

٢٨ـ كتاب سيبويه، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

٢٩ـ القياس في النحو، د/منى إلياس، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٥م.

٣٠ ـ اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

٣١ ـ لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

٣٢ ـ مدخل إلى دراسة الصرف العربي، مصطفى النحاس، الكويت: كلية الآداب، مكتبة الفلاح، ط١، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م.

٣٣ ـ مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، حلب: مكتبة الشهباء، لا . ت.

٣٤ ـ مصطلحات علم أصول النحو من خلال كتاب الخصائص لابن جني (رسالة ماجستير) سليم عواريب، جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠٠٨م.

٣٥ ـ المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، د/عصام نور الدين، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة، ط١، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٦ ـ المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف (رسالة دكتوراه)، علي جميل عباس السامرائي، كلية الآداب ـ جامعة الموصل، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٧ ـ المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، مراجعة: د/إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.

٣٨ـ المفتاح في الصرف، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.

٣٩ـ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار الكتب العلمية، ط١ ، لا.ت.

٤٠ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢م.

٤١ ـ المقتصد في شرح التكملة، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د/ أحمد بن

عبدالله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ط١، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧م.

٤٢ - الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديد، ط٣، لا .ت.

٤٣ - مناهج البحث في اللغة، د/تمام حسان، القاهرة: ١٩٥٥م، الدار البيضاء: ١٩٧٩م، دار الثقافة: ١٩٤٧م.

٤٤ - المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.

٤٥ - المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، د/عبدالصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.

٤٦ - نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، د/ مصطفى حميدة، مصر: الشركة المصرية العامة - لونجمان -، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧م.

٤٧- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د/حسن خميس الملخ، عمان - الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م.

٤٨- نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، د/محمد عبدالعزيز عبدالدايم، بحث منشور في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الكويت، الحولية الحادية والعشرون، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.